المجلة العراقية
لبحوث السوق وحماية المستهلك

المجلد (11) العدد (2)
لسنة 2019

DOI: http://dx.doi.org/10.28936/jmracpc11.2.2019.(2)

دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق

نغم حسين النعمة[1]، احمد نوري حسن[2]
[1]استاذ دكتوره، قسم اقتصاديات إدارة مصارف، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق naghamalnama@gmail.com
[2]قسم اقتصاديات إدارة مصارف، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق ahmednoori881@yahoo.com

الاستلام 1/ 6/ 2018، القبول 26/ 6/ 2018، النشر 31/ 12/ 2019

هذا العمل تحت سياسية ترخيص من نوع CCBY 4.0 https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الخلاصة

تناول هذ البحث أساسيات الشمول المالي من حيث المفهوم والأهمية والأهداف، كما تناول تمكين المرأة ماليا ومصرفيا، مبيناً العلاقة بين الشمول المالي والمرأة، وتحديد متطلبات الشمول المالي للمرأة. وقد استعمل الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المالية والمصرفية. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: إن الشمول المالي يساهم في دعم المرأة مالياً ومصرفياً، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، اذ تؤدي المرأة الدور إيجابياً في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المؤسسات المالية، لذا فأن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي مابين 2%-3.5%، وقد توصل البحث الى مجموعة توصيات اهمها الاعتراف بأهمية شمول المرأة ماليا ومصرفيا، والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية والمالية، وتضمين هذه الأهمية ضمن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تدعم بجهود الدولة.

الكلمات المفتاحية : الشمول المالي، تمكين المرأة ماليا واقتصاديا، الخدمات المالية.

DOI: http://dx.doi.org/10.28936/jmracpc11.2.2019.(2)

THE ROLE OF FINANCIAL INCLUSION IN PROVIDING FINANCIAL SUPPORT WOMEN IN IRAQ

Nagham Hussein Al-Naama[1], Ahmed Nouri Hassan[2]
[1]Prof. Dr. Department: Economics of Banking Management, College of Business Economics, Nahrain University, Baghdad, Iraq. naghamalnama@gmail.com
[2]Department: Economics of Banking Management, College of Business Economics, Nahrain University, Baghdad, Iraq ahmednoori881@yahoo.com

Received 1/ 6/ 2018, Accepted 26/ 6/ 2018, Published 31/ 12/ 2019

This work is licensed under a CCBY 4.0 https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ABSTRACT

This study dealt with the basics of financial inclusion in terms of concept, importance and objectives, The empowerment of women financially and bank ,and then the relationship between financial inclusion and women, and determine the requirements of inclusion Financial resources for women. The analytical descriptive method was used for data, which included reviewing and analyzing information and data in economic and financial literature. The study: reached a number of conclusions, the most important of which are Financial inclusion contributes to women's financial and banking support, as there is a positive relationship between financial institutions Banking and women's access to financial and banking services, thus playing a role in stimulating economic growth Through financial institutions. Increasing women's participation in the economy is

making gains in GDP 2%-3.5%. The most important recommendation is to recognize the importance of women's financial inclusion and disclosure on this priority by the monetary and financial authorities, and to include this importance within the strategy which is supported by the efforts of the State.

Keywordes: Financial inclusion, empowerment of women financially and economically, financial services.

المقدمة INTRODUCTION

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، اذ اصبح موضوعه من البنود المهمة المدرجة على جدول أعمال السياسات الدولية، في وقت تتوحد فيه جهود المجتمع الدولي من اجل تحقيق التنمية المستدامة، ويعني الشمول المالي حصول جميع الأفراد والشركات والمشروعات الصغيرة على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبشكل مستمر وتكاليف منخفضة، وذلك بما يساهم في الحد من الفقر والمساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، عليه، يتحتم على الدول إن تضع الشمول المالي ضمن أولوياتها على الصعيد المحلي والدولي.

لقد برزت أهمية الشمول المالي في دعم المرأة في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية لما لها من دور في دعم الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي لها، بناءً على ذلك سيوضح البحث أساسيات الشمول المالي، ودور المرأة في التنمية الاقتصادية، ومن ثم دور المرأة في الشمول المالي، وبهدف تحديد المتطلبات التي تعزز من وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية.

المبحث الأول: منهجية البحث RESEARCH METHODOLOGY

أولاً- مشكلة البحث Research Problem

بما ان الشمول المالي اصبح من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد من قبل الدول العالم المتقدمة والنامية، لما له من دور في شمول جميع أفراد المجتمع بالخدمات المالية والمصرفية وسيما الشرائح الفقير من النساء، من اجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة بالنظام المالي والمصرفي الرسمي، حيث تبرز مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1. ما هو دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة؟
2. ماهي متطلبات تعزيز دور الشمول المالي للمرأة في العراق؟

ثانياً- أهمية البحث Research Importance

تظهر أهمية البحث من خلال دور الشمول المالي في تمكين المرأة ماليا ومصرفيا والذي سينعكس اثره إيجابيا على القطاع المالي والمصرفي، ومما يزيد من مستوى النمو الاقتصادي ويخفض مستوى الفقر، فضلاً عن بيان أهمية الشمول المالي وأهدافه، وأهمية تمكين المرأة اقتصاديا، ومن ثم تحديد متطلبات تعزيز الشمول المالي للمرأة.

ثالثاً- أهداف البحث Research Objective

يتناول البحث العديد من الأهداف، أهمها هي:

1. بيان مفهوم الشمول المالي وأهدافه، وأهميته الاقتصادية والاجتماعية.
2. بيان دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة.
3. تحديد متطلبات تطبيق وتعزيز دور الشمول المالي للمرأة في العراق.

رابعاً- فرضية البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها: ((إن حصول المرأة على الخدمات المالية والمصرفية من خلال الشمول المالي يزيد من مكانتها الاقتصادية)).

خامساً- منهج البحث Research Approach

تم تنفيذ هذا البحث من خلال الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات، والتي تشمل مراجعة وتحليل المعلومات والبيانات في الأدبيات المتوفرة حول مفهوم الشمول المالي وأهميتهِ، وتمكين مالياً، ودور الشمول المالي في شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية الرسمية.

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي، والتنمية المالية والاقتصادية للمرأة

The fundamentals of financial inclusion, and women's financial and economic development

أولاً- اساسيات الشمول المالي Fundamentals of Financial Inclusion

1. مفهوم الشمول المالي Financial Inclusion

تعددت مفاهيم الشمول المالي، ففي حين تعرفها بعض الأدبيات بقدرة الأفراد والشركات على الوصول للخدمات المالية والمصرفية، وتعرفها دراسات أخرى بسهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة والمستدامة من قبل الأفراد، بينما يعرف البنك الدولي الشمول المالي بأنه نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من أجمالي عدد السكان **(Mohammed, 2016)**.

هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح **(Union of Arab Banks, 2015)**، فيما يعرف من جانب أخر، على انه عملية تمكين جميع الأفراد والمنشآت من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية الجيدة وبشكل مستمر وتكاليف منخفضة، وذلك من خلال تطبيق الأساليب القائمة والمبتكرة التي صُممت خصيصاً لذلك، ومُدعماً بعملية التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي **(Khalil, 2016)**.

إن جوهر الشمول المالي يتمثل في محاولة لضمان توافر مجموعة الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينهم من الحصول على تلك الخدمات، بغض النظر عن الشكل المنظم للوساطة المالية، وقد تشمل حسابات مصرفية أساسية لتقديم وتلقى المدفوعات **(Rangarajan Committee Report, 2017)**، عليه اصبح الشمول المالي الكامل هو الحالة او (الدولة) التي يتمكن فيها جميع الأفراد البالغين من الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات المالية جيدة النوعية التي تشمل خدمات الدفع والادخار والائتمان، والتأمين، وتقدم هذه الخدمات بأسعار معقولة، بطريقة مريحة، وبكرامة للعملاء، فهذا المفهوم يوضح الرؤية النهائية للشمول المالي المتمثلة برفع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية لجميع شرائح المجتمع **(Center for Financial Inclusion at Accion, 2009)**.

2. أهمية الشمول المالي The importance of financial inclusion

لا يوجد أدنى شك اليوم حول أهمية وضع برنامج للشمول المالي على المستوى الوطني. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن فوائد الشمول المالي، كبيرة جداً، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، وفي الواقع اعترفت مجموعة العشرين (G20) بأهمية الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية العالمية، وهذا ما دفع بالبنك الدولي إلى أن يحدد رؤيته للوصول إلى تعميم الخدمات المالية بحلول عام 2020 ومنذ عام 2011 بدأت أكثر من 60 دولة في تنفيذ برامج إصلاحات تهدف إلى تحسين الشمول المالي **(World Bank Group, 2015)**.

يعد الشمول المالي هدفا هاما في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لكثير من البلدان المتقدمة والنامية التي أخذت على عاتقها تطبيق الشمول المالي **(Winn *et al.*, 2013)**، ومما جعل قضايا تعزيز الشمول المالي تحظى بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث تبنَّت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنَّت العديد من الدول استراتيجيات بعيدة المدى واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو و الاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ولعل ما يبرز أهمية تعزيز الشمول المالي ما أشارت اليه الإحصاءات العالمية **(Khalil, 2016)**، ان هناك اكثر من 2 مليار من البالغين غير المتعاملين مع المصارف في العالم يعيشون في البلدان النامية، ووفقا للبيانات العالمية الأخيرة Findex الصادرة عام 2015، فأن 89% من البالغين في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع يملكون حساب في مؤسسة مالية رسمية، وفي الاقتصادات النامية 41% من البالغين لديهم حساب في المؤسسة المالية الرسمية(**CGAP** (**http://www.cgap.org/about/faq**).

ومن خلال ذلك أصبح الشمول المالي أمراً حيوياً نظراً لدور الخدمات المالية في مساعدة الأفراد والشركات على تحمل صدمات الدخل والإنفاق، والذي ينتج النظام المالي ويعمل بشكل جيد على معالجة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتخصيص رأس المال بناءً على هذه التقييمات؛ فيراقب أداء الأفراد والشركات بعد تخصيص رأس المال؛ ويسهل التداول

والتنويع وإدارة المخاطر وتعبئة الادخار وتخفف من حدة التوتر في تبادل السلع والخدمات والأدوات المالية، وهذه الخدمات المالية تسمح للأفراد والشركات لتشتيت المخاطر والتقليل من أثر الصدمات (بدْءاً من خسائر الدخل إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والأمراض والسرقة والبطالة)على الرفاهية الاقتصادية، وفي حال عدم وجود نظام مالي شامل، فإن الأفراد والشركات الصغيرة سوف تضطر إلى الاعتماد على مواردها الذاتية أو على أنظمة الدعم الاجتماعي غير الرسمية، مثل: الأسرة والأصدقاء، لتلبية احتياجاتهم المالية (الادخار للتقاعد والاستثمار في التعليم والاستفادة من الفرص التجارية وما الى ذلك **(IBRD, WBG, 2014)**.

وعليه، أصبح الشمول المالي عنصرا متزايد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، والدليل على ذلك اعتماد "أهداف التنمية المستدامة" بالجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر عام 2015، المتكونة من 17هدفاً SDGs، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وعلى سبيل المثال **الهدف الأول:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام 2030، بما في ذلك 'الخدمات المالية. **الهدف الثاني :** تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع ويشير إلى ضرورة تشجيع وإضفاء الطابع الرسمي ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الوصول إلى الخدمات المالية. وكل هذا يبين اعترافاً، من جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، على أهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (**Clotteau & Measho, 2016**).

3. أهداف الشمول المالي Goals of financial inclusion

أن تعزيز مستويات عالية من الشمول المالي الذي يسعى إلى مشاركة شرائح المجتمع بالنظام المالي الرسمي، وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية (المالية والمصرفية) والاجتماعية والسياسية على حد سواء. وبالتالي يمكن تحقيق الأهداف الأتية: **(Ajjour, 2016)**.

أ- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف الافراد بأهمية الخدمات المالية والمصرفية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ب- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

ج- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

د- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع.

هـ- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

و- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الأصول المصرفية، وجذب المصارف لعملاء جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، هذا إلى جانب توفير قاعدة بيانات ضخمة للمصارف Huge Data بشكل يفيد في التحليل والتنقيب فيها بشكل يؤثر في إمكانية طرح منتجات جديدة تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج للتقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل **(Khalil, 2016)**.

س- بالنسبة للنساء، عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها- وهي استثمارات تعمل على إحداث تغيرات بين الأجيال يكون لها أثر إيجابي على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي وعلى تنمية المجتمع **(Hart, 2016)**.

ثانيا: أساسيات في التنمية المالية والاقتصادية للمرأة Financial and economic development of wome

1. مفهوم التنمية المالية والاقتصادية للمرأة

اقتصادياً برز الاهتمام بقضايا مشاركة المرأة عالمياً وإقليميا ومحلياً لأنه أصبح من المؤكد إن عدم قدرة أي مجتمع على النهوض وتحقيق التنمية دون مشاركة المرأة في عملية التنمية المستدامة، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن مكافحة فقر المرأة وتمكينها مالياً و اقتصادياً يؤدي إلى رفاهية المجتمع ككل، لأنه ثبت أن الزيادة في دخل المرأة تؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسرة على الصحة والتعليم والتغذية مما يؤدي إلى الزيادة في دخل الرجل، فضلاً عن مردود تعليم المرأة على معدل الخصوبة وتغذية وصحة الأطفال. كما أن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها مالياً واقتصادياً يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة، وتصبح المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية التي تعد عاملا إنتاجيا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فأنه يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع **(The Syrian Wrestling Team, 2016)**.

تعد التنمية الشاملة والمستديمة مطلبا أساسيا للمجتمعات المعاصرة كافة، لما تمثله من مقياس لمدى تقدم هذه المجتمعات، حيث نالت حظاً من الاهتمام في حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، واصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة والمستديمة جزءاً أساسيا في عملية التنمية ذاتها، فالمرأة وفقا للمقولة التقليدية تشكل نصف المجتمع، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، ومن اللازم أن تساهم في العملية التنموية على قدر المساواة مع الرجل، واكثر من ذلك فقد اصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة فيه وقدرتها على المشاركة في التنمية بكافة جوانبها، وحيث إن الاهتمام بقضايا المرأة ومشاركتها في التنمية الاقتصادية من قاعدة تنموية مؤداها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وان التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، كما إن تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية يتحقق بتظافر الجهود (الرسمية والأهلية) في إعطاء المرأة الفرصة في إبراز طاقتها الإنسانية في مختلف المجالات، مما يؤهلها لان تكون شريكا رئيسيا في مسيرة التنمية الشاملة والمستديمة **(Al Hashemi, 2016)**.

عليه، فان اقوى الحجة لدور الشمول المالي للمرأة مالياً واقتصادياً. حيث إن حصول المرأة على التمويل يزيد من إمكانية الحصول على زيادة في الأصول الإنتاجية ومنتجاتها، وهذا ما يزيد من ارتباط المؤسسات المالية بالنمو الاقتصادي، ويشكل حصول المرأة على الخدمات المالية واستخدامها عاملاً لزيادة مشاركتها في الاقتصاد. فهنالك علاقة ارتباط قوية بين وصول المرأة إلى المنتجات والخدمات المالية و النمو الاقتصادي، ان ذلك يوفر فرص أكبر ليس فقط للمرأة نفسها ولأسرتها ومجتمعها، بل للامة بأكملها، و من المرجح ان النساء أكثر انفاقا للأموال من الرجال، لان لديهن حرية التصرف في تعليم أبنائهن، والرعاية الصحية لأسرهن، وتحسين مساكنهن، ويعتبر ذلك من أنواع التغيرات التنموية التي يمكن أن يكون لها تأثير بين الأجيال على المدى الطويل، وتبين أبحاث مؤسسة التمويل الدولية IFC، أن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2%-3.5% في بعض الحالات؛ وتبين البحوث الصادرة عن صندوق النقد الدولي IMF أدلة كثيرة على أنه عندما تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها الكاملة في سوق العمل، يمكن تحقيق فائدة كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي **(Alliance for Financial Inclusion, 2016)**.

2 . تمكين المرأة مالياً واقتصادياً Empowerment of women financially and economically

ان تمكين* المرأة ماليا و مصرفيا يسهم إسهاما كاملا في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة، وعلى مستويات النشاط الاقتصادي كافه، وهو شأن حيوي من اجل بناء اقتصاد قوي وإقامة مجتمعات اكثر استقرارا، وتحقيقا لمقررات المجتمع الدولي في شان التنمية المستديمة وحقوق الأنسان؛ لذلك فان كفالة دمج مواهب المرأة ومهاراتها وخبراتها وطاقاتها يقتضي التخطيط للعمل ووضع السياسات المدروسة؛ لذا فان مبادرة شراكة الامم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة UN Women، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، تلك مبادئ تقدم مجموعة من الاعتبارات التي تساعد القطاع الخاص على التركيز في العناصر الرئيسية المكملة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في مكان العمل والسوق الاقتصادي والمجتمع، مع الحفاظ على خصوصية كل من الرجل والمرأة بما لا يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها وآدابها، صونا لكرامة النساء **(Al Hashemi, 2016)**.

يقصد بتمكين المرأة مالياً واقتصاديا: مساعدة المرأة للحصول على استقلالها الاقتصادي حتى تصبح قراراتها المادية بيدها وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة، ويقتضي الحديث عن تمكين المرأة اقتصاديا، بيان حقوقها في التشريع الدولي ومقاربة ذلك مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إبراز الظواهر المؤثرة في وضع المرأة ومشاركتها في عملية التنمية. ومن ذلك يمكن توضيح أهمية تمكين المرأة مالياً واقتصادياً بما يلي **(Bank of Lebanon, 2016)**.

أ- تحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وردماً للهوة العميقة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

---

* مفهوم التمكين: يعد مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينات، والتمكين لغوياً، يعني التقوية أو التعزيز ووظيفياً (إجرائياً) تتعدد تعريفات (التمكين) وفقا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق، فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية، أو تحويل السلطة إلى شخص ما أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما. وتختلف التعريفات الخاصة "بالتمكين" من منطلق طبيعة الموضوع الذي يعالجه، ويلجأ بعضها إلى تعريفات إجرائية لمعنى التمكين الذي يقصده، وقد عرفته بعض المصادر المتخصصة في مكافحة الفقر بأنه توسيع حرية الاختيار والحركة وزيادة قدرة الأفراد وسيطرتهم على الموارد والمصادر والقرارات التي تؤثر على حياتهم. فعندما يستطيع الناس ممارسة اختياراتهم الحقيقية تزداد سيطرتهم على حياتهم. انضر المزيد في كتاب دليل التمكين القانوني للفقراء متاح على الرابط

PDF created with pdfFactory Pro trial version
www.pdffactory.com

ب - زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين معدل النمو الاقتصادي.
ج - تحسين ظروف المرأة وتنمية قدراتها المالية تعكس ذلك مردودا إيجابيا كبيرا على الأجيال القادمة والمجتمع عموم.
د - استهدافا لفئة مجتمعية تعتبر قيمة مضافة في الاقتصاد من ناحية اليد العاملة ونوعية العمل ومنطق آخر في التعامل وكل ذلك بهدف تحسين وتطوير النمو الاقتصادي والاجتماعي.
ه- زيادة مستوى رفاهية المجتمع، وتحسيناً لظروف حياة النساء وإخراجاً لهن من وضع نفسي مقهور وعدم الشعور بالأمان على مرّ الأزمان، مما ينعكس إيجاباً على صحتهن النفسية والجسدية، وتخفيفاً على موازنات الدول لهذه الناحية وتحسيناً لنوعية حياتهن وحياة المحيطين بهن.

ثالثا- المرأة والشمول المالي Women and financial inclusion

يكتسب الشمول المالي للمرأة اهتماما متزايدا على المستوى العالمي، وتشير البحوث بأن المرأة التي تمثل نصف سكان العالم، عندما تشارك في النظام المالي فإن ذلك يعود بفوائد كبيرة من حيث النمو الاقتصادي وتحقيق قدر أكبر من المساواة وكذلك رفاهية المجتمع، وعلى الرغم من وجود تقدما كبيرا في الشمول المالي لكل من الرجال والنساء، إلا أن المرأة مازالت متأخرة فى الحصول على المنتجات والخدمات المالية والمصرفية واستخدامها، والجدير بالإشارة ان الشرائح النسائية التي تتعامل مع القطاع المصرفي تنقسم الى نوعين **(Al Hashemi, 2016)**:

1. قطاع سيدات الأعمال Sector business women

يعني مفهوم سيدات الأعمال لقب عام يطلق في العصر الحديث على كل شخص يعمل يدير مؤسسة ربحية او مجموعة شركات سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية من شأنها ان تخول لصاحبها الاستفادة من الدخل التي تولده الأعمال، واستحدث لفظ باللغة الإنجليزية Businessperson للقضاء على مسألة التفرقة بين الجنسين، سيدات الأعمال يمكن تصنيفها بحسب نوع القطاعات التي تعملن فيها منها البنية التحتية ومجال التعليم كما هنالك شريحة مهنية تستثمر في مجالها مثل الطب والصيدلة وغيرها من المهن.

2. قطاع صغار المنتجين Small Products Sector

هنالك خطة عمل لدى البنك الدولي معنية بالمساواة بين الجنسين؛ كخطوة مهمة لتعزيز أسباب القوة الاقتصادية، وتنطوي هذه الخطة على مزايا ومنافع بالنسبة للنساء؛ خاصة في الدول الأكثر فقرا في العالم مثل (بنغلادش وكينيا) وغيرها، ويقدم البنك الدولي المساعدات من خلال المؤسسة الدولية للتنمية والتي تقدم (قروضا بلا فوائد ومنحا للبلدان الأشد فقرا، بهدف: تشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي لديها والحد من التباين والتفاوت، وعدم المساواة، وتحسين أوضاع المعيشة)، صحيح إن مصارف عدة تقدم لسيدات الأعمال خدمات لكن ليس ضروريا إن تلبي هذه الخدمات تطلعاتهن؛ ذلك من حيث حجم التمويل الممنوح لأسباب تتعلق بسيدات الأعمال انفسهن، مثل تكون لديها في الأغلب صعوبة اكبر لإيجاد ضمانات للمصرف، ضعف الخبرة في إدارة المشروعات الكبيرة لحداثة دخول السيدات هذا المجال.

بدأت الجهود الأولى لتقديم خدمات مالية للنساء بالائتمان الأصغر، وفي السنوات الأخيرة أظهرت الدراسات أنه عندما تتحكم المرأة في أمورها المالية، فإنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها – وهي استثمارات تعمل على إحداث تغيرات بين الأجيال يكون لها أثر طيب على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية للنساء له أثر عميق على النمو الاقتصادي بوجه عام وعلى تنمية المجتمع، لابد من توسيع نطاق تعميم الخدمات المالية اكثر من القروض حيث يتطلب توفير خدمات الادخار والتأمين للمرأة، وتقديم التدريب والتعليم لها حتى يتسنى لها استخدام هذه الخدمات على نحو جيد، فضلا عن ضرورة تصميم هذه المنتجات وتقديمها على نحو يناسب حياتها، وهناك فرصة كبيرة أمام البنوك إذا قامت بتقديم خدمات مالية ومصرفية بتمكين عدد أكبر من النساء من الحصول على الخدمات **(www.cgap.org)**.

حسب تقرير الأمم المتحدة حول الأهداف الإنمائية الألفية في عام 2015، لا تزال النساء يواجهن التمييز في الحصول على العمل والأصول الاقتصادية وفي المشاركة في صنع القرار على المستوين الخاص والعام، كما أن احتمالات أن تعيش النساء في فقر أقوى من احتمالات الرجال، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفعت النسبة بين الرجال والنساء الذين يعيشون في أسر فقيرة من 108 نساء مقابل كل 100 رجل في عام 1997 إلي 117 امرأة مقابل كل 100 رجل في عام 2012، وعلى الرغم من تراجع معدلات الفقر في المنطقة ككل لا تزال النساء في موقع الضعف في سوق العمل. فعلى الصعيد العالمي، يشارك في القوى العاملة نحو ثلاثة أرباع الرجال الذين بلغوا سن العمل، بالمقارنة بما لا يزيد على نصف النساء اللاتي بلغن سن العمل، كما أن ما تكسبه النساء يقل عما يكسبه الرجال بنسبة 24 %، على المستوى العالمي. وفي 85 %من البلدان الـى92% التي تتوفر عنها بيانات حول معدلات البطالة حسب مستوى التعليم للسنتين 2012 - 2013 ، تزيد معدلات بطالة النساء الحائزات على تعليم متقدم على معدلات بطالة الرجال بنفس المستوى التعليمي. وعلى الرغم من التقدم المستمر، لا يزال أمام العالم اليوم الكثير مما يتعنين عليه فعله نحو تمثيل الجنسين على قدم المساواة في صنع القرار على المستويين الخاص والعام **(United Nations, 2015)**.

حيث تشير الإحصائيات لا يحصل حوالي مليار امرأة على مستوى العالم على خدمات مالية رسمية، وقد ساعدتنا البيانات الحديثة التي أُتيحت على مدى السنة الماضية على فهم هذا الرقم على نحو أفضل، وبحسب قاعدة البيانات المحدثة للمؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية التابعة للبنك الدولي أن نسبة النساء التي لديهن حساب مصرفي قد بلغت 58% في عام 2014 مقابل 47% في عام 2011، أما الفجوة بين الجنسين من حيث الوصول إلى الخدمات المالية في البلدان النامية لا تزال عند 9 نقاط مئوية، وهذه الفجوة تتسع في بعض المناطق وتصل إلى 18% في جنوب آسيا والشرق الأوسط، إذ من المحتمل أن عدد الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية يبلغ ضعف عدد النساء **(www.cgap.org)**.

لا يزال عدد كبير من أعمال النساء يتركز في القطاع غير الرسمي وخاصة في أوقات الأزمات، تتجه مشاركة المرأة في سوق العمل إلى الزيادة، ولا سيما في الأعمال غير المستقرة والزهيدة الأجر، وفي ظل أوضاع متردية، وذلك للتعويض عن الأثر الذي تخلّفه بطالة الرجل في الأسرة المعيشية، وغيره أن هذه الوظائف غالباً ما لا تشملها قوانين العمل أو الحماية الاجتماعية، لذا فإنه لا بد من بذل الجهود لتأمين الحماية الاجتماعية للمرأة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء، ونظراً لوجود أوجه عدم مساواة بين الجنسين في توزيع الموارد داخل الأسر المعيشية، فإن زيادة دخل المرأة ليست بالوسيلة الكافية لتمكينها من كل نواحي. ويلزم بالتالي اتباع نهج شامل إزاء تمكين المرأة يركز على الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية، وفي حين أن التمكين من خلال الائتمانات البالغة الصغر لا تزال تشكل أداة هامة للحد من الفقر في العديد من البلدان، فإنه لا ينبغي اعتبارها دواء سحريا لتمكين المرأة اقتصادياً، وتحتاج المرأة إلى أن تتاح أمامها فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك خدمات الائتمان والادخار والتأمين، وخدمات الهاتف المحمول، وكما أن وصول المرأة إلى التعليم والتدريب والتكنولوجيا والأسواق يعتبر ضرورياً لتمكينها اقتصادياً وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمضاهاة مجالات تخصص النساء باحتياجات سوق العمل، بما في ذلك من خلال التدريب المهني وخاصة في مجال المهارات غير التقليدية، والتدريب على التكنلوجيا الجديد **(United Nations, 2010)**.

المبحث الثالث: التحديات ومتطلبات تمكين المرأة للشمول المالي في العراق

Challenges and requirements for women's empowerment of financial inclusion in Iraq

أولاً- التحديات التي تواجه المرأة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية

Challenges facing women to access financial and banking services

يتضح من النطاق العالمي لاستبعاد المرأة من الخدمات المالية أنه حتى نحقق توفير الخدمات المالية للجميع، علينا أن نركز على النساء، لكن هذا ليس بالمهمة السهلة، وذلك لأن توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية للنساء يفرض بعض التحديات الفريدة من نوعها التي يجب أن يفكر فيها الممولون والعاملون في مجال التنمية، هذه التحديات التي تحول دون دخول النساء في الأنشطة الاقتصادية خارج منزلها، وهي تتمثل بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي يتم توضيحها بالاتي: **(Humam, 2017)**.

1. صعوبة تحديد النساء المستبعدات Difficulty identifying excluded women

تتسم استقصاءات الأسر المعيشية بأنها باهظة التكاليف وتستهلك الوقت، لكنها الآلية الوحيدة لتحديد من هم خارج النظام المصرفي، ومن الممكن أن تقوم البنوك بمسوحات استقصائية عن عملائها، ودراسة المعاملات الخاصة بهم، لكن ذلك يجعها قاصرة على من يتمتعون بخدمات مالية بالفعل، ومن المعروف أن النساء يعانين من الحرمان من حيث الحصول على المعلومات إذ أن ما لديهن من شبكات يعتبر أصغر حجمًا وأقل تنوعًا، ومن غير المرجح أنهن يجدن من خلال الأشخاص داخل شبكاتهن خدمات التوجيه والإحالة اللازمة.

2. النساء اقل ملكية للأصول Women have less ownership of assets

من المرجح النساء اقل ملكيه للأصول وفرص التوظيف، وعندما يتم توظيف النساء من المرجح ان يكون في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تعمل المرأة بنسبة 26% على الصعيد العالمي، وأن 75% من النساء تعمل في البلدان النامية بأعمال غير رسمية، فضلا عن القيود القانونية أو الثقافية التي تواجه النساء من حيث استقلاليتها المالية عن أفراد الأسرة الآخرين، وأيضا تقييد أو تمنع من ملكية أو وراثة بعض الأصول، ونتيجة ذلك تقل ملكية النساء من الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية ، وكثيرا ما تضطر النساء إلى استخدام وسائل غير رسمية للادخار والاقتراض تكون أكثر خطورة وأقل موثوقية **(Women's World Banking, 2016)**.

3. صعوبة الوصول إلى النساء من خلال القنوات المعتادة التي تستهدف الرجال

Difficulty reaching women through the usual channels targeting men

يشمل ذلك مدفوعات الأجور، وقنوات تحويل الأموال، وحسابات الادخار، وفي شرق أوروبا وآسيا الوسطى، على سبيل المثال، لم تتجاوز نسبة النساء اللاتي أفدن حصولهن على أجورهن من خلال حساب 18%، وحتى مع توسيع نطاق مدفوعات الأجور إلكترونيا، أفادت 29% من النساء حصلوهن على الأجور في السنة مقارنة بما بلغ 49% بالنسبة للرجال، وفي جنوب آسيا تشير الترجيحات أن نسبة الرجال الذين قاموا بتحويلات محلية في السنة الماضية بلغت ضعف نسبة النساء، ونسبة من تلقى هذه التحويلات من الرجال أعلى من النساء بنسبة 6%، لكن مع كل هذا هناك قناة واحدة على وجه الخصوص تمثل آفاقًا واعدة، وتبين بيانات المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية أن نسب النساء والرجال الذين يحصلون على تحويلات من الحكومة إلى الأشخاص متماثلة **(Humam, 2017)**.

4. عدم وجود حوافز كبيرة لدى مقدمي الخدمات المالية لتقديم الخدمات للنساء

Lack of significant incentives for financial service providers to provide services to women

لذا ان مقدمي الخدمات يركز على الربح بشكل أساس، فتعامل مع المرأة مالياً ومصرفياً يحقق هامش من الربح أقل بكثير من الرجال، ومما اضعفه من مشاركة المرأة في النظام المالي الرسمي، فذلك دفع اغلب النساء ان تفضل تعامل بالخدمات المالية و المصرفية غير الرسمية، لا سيما بالنسبة للادخار والاقتراض، كما أن الوصول إليهن بخدمات رسمية ينطوي على زيادة في التكاليف التي يتحملها مقدمي الخدمات من اجل تثقيفهن بأهمية المنتجات المالية والمصرفية لهن ،وهذا ما يجعل مقدمي الخدمات الابتعاد عن تعامل المرأة **(Humam, 2017)**.

5. النساء اقل إدراكا و فهماً بالمؤسسات المالية Women are less aware of financial institutions

يؤدي انخفاض مستويات تعليم المرأة، وانخفاض مشاركتها في الاقتصاد الرسمي، وزيادة ميلها إلى أن تكون موجودا في المناطق الريفية، وانخفاض استخدمها للخدمات المالية الرسمية، وأيضا نسبة محو الأمية لدى النساء اكثر بضعف من الرجال، أدى ذلك إلى هبوط مستوى التعليم للنساء، وبالتالي أصبحت المرأة اقل تفهم لفوائد الخدمات المالية الرسمية وانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات المالية **(Women's World Banking, 2016)**، فضلاً عن عدم اللمام النساء بالقراءة والكتابة والتوعية المالية التي تعتبر قاعدة أساسية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، وذلك يشكل تحدي أمام الشمول المالي للنساء، وتشير الدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن المرأة تظهر في كثير من البلدان هي اقل معارفة بالقاضيا المالية من الرجل كما أنها أقل ثقة بمعفرتها ومهاراتها المالية، ويتضاعف هذا التحدي المتمثل في تحسين القدرة المالية للمرأة بسبب أن ثلثي الأميين من الناس في العالم من النساء **(Alliance for Financial Inclusion, 2016)**.

6. التقاليد والأعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب الخدمات المالية

Social traditions and customs prevent women from seeking financial services

غالبًا لا يُتوقع من النساء أن يتمتعن بالاستقلالية المالية كما أنهن لا يحصلن على تشجيع للوصول إلى ذلك، وأحيانًا ما يواجهن قيود على الحركة تجعل من الصعوبة بمكان انخراطهن مع المؤسسات المالية، ويحدد تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 17 بلدا يستطيع الأزواج فيها تقييد حركة زوجاتهم خارج المنزل، وفي سيناريو الوضع الأسوأ، تتصرف المرأة باعتبارها مجرد آلية لتحويل المنتجات المالية للرجل، وهو ما يزيد من تشويه طبيعة الطلب، وأظهرت دراسة قامت بها **ناتاليا ريغول** من جامعة هارفارد أن صاحبات مشروعات العمل الحر غالبًا ما يقمن بتحويل مسار الأموال المخصصة لأنشطة أعمالهن إلى أنشطة أعمال يديرها رجال في أسرهم **(Humam, 2017)**.

7. تفتقر المؤسسات المالية إلى فهم احتياجات المرأة المالية

Financial institutions lack an understanding of women's financial needs

ان العديد من المؤسسات المالية ليست على دراية بالحواجز التي تواجهها المرأة في استخدام خدماتها وفرصة العمل المتاحة وكيفية إزالة هذه الحواجز، وينظر عادة إلى التحيز ضد النساء من بين موظفي المصارف، وتبلغ النساء عن شعورهن بعدم الارتياح ومما يجعل النساء تعزف عن التعامل معها، كما أن المؤسسات المالية كثيرا ما تفشل في النظر في كيفية القيام بعملية فتح حسابات مصرفية أو الحصول على الموافقة على الائتمان إلى إضعاف النساء التي لا تملك هوية رسمية او الدخل رسمي، فضلا عن فشلها في كثير من الأحيان للنظر في تسويق الخدمات والمنتجات المالية والتعليم الإضافي المطلوب للوصول إلى النساء بسبب نفورهن من المخاطر وعدم الثقة وانخفاض محو الأمية المالية **(Women's World Banking, 2016)**.

8. قصور سبل وصول المرأة إلى التكنولوجيا Women's lack of access to technology

مع وجود الهواتف المحمولة التي غيرت قواعد اللعبة في الآونة الأخيرة والتي من شأنها إحداث تغيرات جذرية في معدلات تعميم الخدمات المالية والشمول المالي، ستزيد مخاطر الفجوة بين الجنسين إن لم يتم استهداف المرأة على وجه التحديد، وتشير تقديرات الرابطة المهنية العالمية لصناعة الاتصالات المتنقلة (GSMA) أن عدد النساء اللاتي يمتلكن هواتف محمولة أقل بمقدار 200 مليون مقارنة بعدد الرجال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وفي الهند حيث تعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع الخدمات المالية الرقمية، فإن نسبة امتلاك المرأة لهاتف محمول أقل بواقع 36% مقارنة بالرجل **(Humam, 2017)**.

9. يصعب الوصول إلى النساء من خلال القنوات التقليدية والرقمية

Women are difficult to reach through traditional and digital channels

تمنع القيود الثقافية والمسؤوليات المنزلية للنساء من السفر إلى فروع في البلدات والمدن القريبة، وتواجه النساء أيضا فجوة رقمية كبيرة ناتجة عن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، وغالبا ما تكون في المناطق الريفية ذات التغطية الضعيفة والتوزيع المحدود للشبكات الرقمية، ولا تملك النساء أكثر من 1.7 بليون من الهواتف المحمولة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما أن حصول النساء على الهاتف محمول أقل من الرجال بنسبة 14%، وعلاوة على ذلك، تستخدم النساء الهواتف بشكل أقل تكرارا مقارنة بالرجال **(Women's World Banking, 2016)**.

وعلى الرغم من إيلاء مزيد من الاهتمام لفائدة الشمول المالي للمرأة، فإن ذلك لم يكن دائما مترجم بشكل واضح في أهداف سياسة الشمول المالي وقد وضع العديد من البلدان أهدافا كمية من أجل الشمول المالي بشكل عام، ولكن قلة منها حددت أهدافا كمية من أجل الشمول المالي للمرأة، ومع وجود فجوة مستمرة بين الجنسين، يلزم وضع سياسة واضحة تركز على الشمول المالي للمرأة، التي تضمن الحد من تلك المعوقات ومعالجتها بطريقة تؤدي الى مشاركة النساء في الأنشطة المالية والمصرفية، وتضمن المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الإجراءات القانونية والتنظيمية **(Alliance for Financial Inclusion, 2016)**.

ثانياً- متطلبات تمكين المرأة للشمول المالي

Women's empowerment requirements for financial inclusion

لقد أظهرت الدراسات أن تدابير زيادة الشمول المالي للمرأة تحتاج إلى أن تكون بشكل خاص لكل دولة ومبنية على مقدار الفجوة بين الجنسين والتحديات الخاصة بكل دولة، ومع ذلك فمن الممكن الاستعانة باستراتيجيات الشمول المالي الخاصة بالدول الأخرى وتطويعها وإدماجها في الشمول المالي والمبادرات الأخرى للسياسات العامة، وربما القضاء على الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي، ويمكن الحكومة وصانعي السياسات المالية ان اتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على الشمول المالي للمرأة، وذلك في المجالات التالية: **(Karen Miller, 2017)**.

1. تناول القضية على أعلى مستوى للاعتراف بأهمية شمول المرأة مالياً والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية والمالية، وكما يتبين من الأمثلة على الهند وزامبيا، حيث قامت المصارف المركزية وعلى أعلى مستوى بتبني سياسة تمكين المرأة مالياً من خلال المؤتمرات والمعارض والجوائز والأحداث الإعلامية مثل تنظيم شهر المرأة المبادرة.
2. القيام بتركيز أكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود أهداف واضحة للسياسات العامة وأهداف كمية، وإن العديد من الدول لديها أهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، ولكن إذا كان لديها فجوة مستمرة بين الجنسين فإنها تحتاج إلى استهداف صريح لشريحة المرأة.
3. التأكد من جمع بيانات مصنفة حسب النوع، إن المصارف بدون البيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية في النشاط الاقتصادي، على سبيل المثال، عندما بدأ بنك الاتحاد في الأردن في استخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، اتضح له أن المرأة تمثل شريحة ممتازة من العملاء وأنها تدخر مبالغ كبيرة لأطفالها وأسرتها، وقد قام البنك بطرح منتج شروق في عام 2014 وهو برنامج يركز على المرأة، وقد ازداد إجمالي محفظة المرأة بنسبة 142%، وتمثل النساء الآن 30% من قاعدة عملاء بنك الاتحاد.
4. بالرغم من قطع أشواط كبيرة على صعيد التكافؤ القانوني بين النساء والرجال، ما زالت توجد فوارق كبيرة قد تحد من قدرة النساء على تحسين رفاهيتها ورفاهية أسرهن من خلال العمل أو إدارة المشروعات التجارية **(World Bank Group, 2010)**، لذا يتطلب العمل على تعديل وضبط الأطر القانونية والتنظيمية والأشرافية، وإزالة العوائق، ومما يزيد من نمو الوعي لازالة الأحكام القانونية التمييزية، ويتيح ذلك مجالات وسعة للابتكار لتحقيق المزيد من الشمول المالي للمرأة، تتمثل هذه تعديلات بالاتي: **(Making Finance Work for Africa, 2012)**.

أ- العمل على إزالة الأحكام القانونية التمييزية التي تعرقل الشمول المالي للمرأة، ولا سيما فيما يتعلق بملكية الأرض وحقوق الملكية.

ب- العمل على توسيع اللوائح التنظيمية من اجل الابتكار الذي يدعم الشمول المالي للمرأة؛ وتعديل التشريعات للسماح بتطوير قنوات التوزيع الجديدة، والمنتجات والخدمات المالية والمصرفية الجديدة، بما في ذلك الخدمات المصرفية بدون فروع.

ج- العمل على إدخال اللوائح التنظيمية التي تسمح بالضمانات البديلة والتأجير والتغلب على القيود المفروضة على المرأة فيما يتعلق بمحدودية تجميع الأصول الممتلكة.

د- العمل على إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للتأمين التي تسمح بزيادة تطوير المنتجات المراعية للاعتبارات بين النساء والرجال، ومع التركيز على النساء.

5. القيام بإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميلك (KYC)؛ وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من أجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات، إن المصرف لا يقوم فقط بتقديم المنتجات والخدمات المالية، ولكنه أيضا يقوم بتقديم حلول غير مالية من شأنها مساعدة المرأة بشكل أفضل على فهم المنتجات وكذلك تنمية مشروعاتها، وإن هذه الخدمات غير المالية تتضمن تنظيم مناسبات ربع سنوية للتواصل وورش عمل لتدريب رائدات الأعمال والإرشاد والتوجيه وبوابة إلكترونية مخصصة **(Karen Miller, 2017)**.
6. توعية وتثقيف المرأة (ماليا واقتصاديا) وتنمية عقليتها، فمن خلال عمل المؤسسات و المنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في قطاع الاقتصاد الرسمي والذي يعتبر استثمارا يحمي مستقبل المرأة وأبنائها وذلك من خلال الخدمات المالية مثل التامين والادخار وغيرها، وتشجيع ثقافة العمل الحر وروح المبادرة لدى النساء ومن خلال إدخال المفاهيم المالية في مناهج الدراسة من اجل تأثير على الأجيال الشابة **(Radwan, Rivers, 2016)**.
7. تسخير دور قيادة المرأة للتشجيع على تغيير السياسات، والحكومة الرشيدة والإدارة السليمة للمؤسسات المالية، وتشجيع إنشاء جمعيات وشبكات للنساء وتعزيز دورها، فضلا عن تعزيز القيادة النسائية ودعم الدورات التدريبية للمرأة على القيادة.
8. التوسيع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، ودعم توسيع منافذ التمويل البديلة، مع الإسناد الدقيق لدور الحكومة والقطاع الخاص **(Making Finance Work for Africa, 2012)**، والعمل على تقليص فجوة الشمول المالي بين الجنسين من خلال دمج البيانات المصنفة حسب الجنس في مجموعة من الإحصائيات الرئيسية وإعداد مؤشرات رئيسية ومراقبتها من أجل القدرة على وضع خطط للشمول المالي للمرأة، وذلك لان البيانات الخاصة بحجم الطلب والمصنفة حسب نوع الجنس من الممكن أن تساعد الجهات التنظيمية على فهم أفضل لاحتياجات المرأة في الشمول المالي من أجل تطوير ومتابعة مدى التقدم في الاستراتيجيات الوطنية **(Karen Miller, 2017)**.

ثالثا: واقع الشمول المالي للمرأة في العراق The reality of the financial inclusion of women in Iraq

واقع المرأة ماليا ومصرفيا في العراق لا يفرق كثيرا عن الرجال الذين يحصلون على خدمات المالية والمصرفية، من حيث ملكية الحسابات المصرفية والحصول على تمويل من المصارف، والخدمات المالية والمصرفية الأخرى، يمكن توضيح هذا الواقع من خلال مؤشرات الأتية:

1. مؤشر عدد الحسابات المالية Index number of financial accounts

تعتبر خدمات الإقراض والإيداع من الركائز الأساسية لزيادة مستويات الوصول للخدمات المالية والمصرفية بشكل عام. فمع الانتشار الواسع للمؤسسات المالية والمصرفية يتمكن الأفراد في المناطق البعيدة والمحرومة من الاستفادة من الخدمات المالية من خلال فتح حسابات للإقراض والإيداع، فضلا عن إمكانية الوصول لعدد كبير من الخدمات الأخرى مثل خدمات التحويلات الشخصية وسداد الاستحقاقات الدورية والدفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات المالية والمصرفية **(Arab Monetary Fund, 2012)**، ويوضح (الشكل، 1) ان هناك فجوه بين عدد الذين يمتلكون حساب مصرفي من الذكور والإناث، وحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2014 أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حساباً بلغت 15% والإناث 7% في العراق وهو مؤشر ضعيف، في حين تصل النسبة في بعض الدول العربية والمتقدمة إلى اكثر من 80%، حيث تبلغ النسبة الإناث ممن يمتلكن حساباً مصرفياً في الدول: الأمارات العربية، والبحرين، والكويت 68% و67% و64% على التوالي.

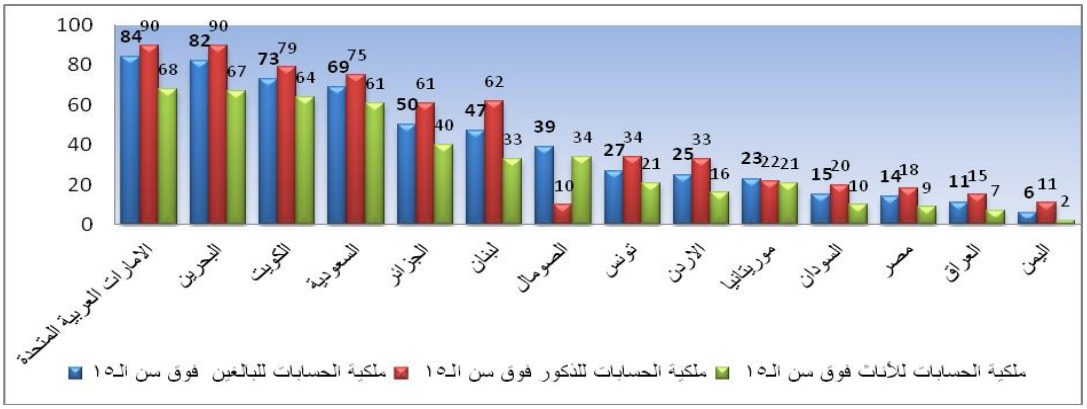

شكل (1): عدد ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين مصنفة حسب الجنس فوق سن 15 لعام 2014.

المصدر: أعدد الباحث بالاعتماد على البنك الدولي، مؤشرات فندكس العالمية للشمول المالي 2014.

وضمن هذا الاطار، يمكن عرض عدد حسابات الإيداع لعامين 2016 و 2017 على أساس نصف سنوي كما في (الجدول، 1)، مصنفه حسب التوزيع الجغرافي والجنس لعينة من المصارف العراقية وفق البيانات التي تم حصول عليها من البنك المركزي العراقي التي تمثل نسبة 50% من المصارف العراقية والتي تعكس واقع عدد الحسابات المالي والمصرفي في العراق.

جدول (1): عداد حسابات الإيداع للأفراد مصنفة حسب الجنس والتوزيع الجغرافي، 2016، 2017.

ت	اسم المحافظة	النصف الأول 2016		النصف الثاني 2016		مجموع عدد الحسابات لعام 2016	مجموع عدد سكان البالغين فوق سنة 15	عدد الحسابات لكل 1000 بالغ عام 2016	النصف الأول 2017	
		الذكور	الإناث	الذكور	الإناث				الذكور	الإناث
1	أربيل	8145	1099	7499	1079	17822	1166301	0.02	6243	1584
2	بابل	702	91	1402	212	2407	1199940	0.002	2092	631
3	بغداد	11269	2708	10683	2820	27480	5091902	0.005	24942	6565
4	الأنبار	801	44	38	1	884	1025362	0,0008	340	21
5	البصرة	1693	413	1743	410	4259	1644594	0.003	3435	770
6	القادسية	147	125	150	191	613	735826	0.0008	1054	343
7	سليمانية	1973	572	2773	551	5869	1450338	0.004	3544	758
8	المثنى	311	46	121	20	498	459605	0.001	658	142
9	النجف	1714	375	1055	372	3516	854557	0.004	2861	565
10	دهوك	940	49	1156	98	2243	771708	0.003	11999	298
11	ديالى	90	21	79	19	209	983381	0.0002	1368	56
12	صلاح الدين	331	33	95	17	476	903872	0.0005	786	68
13	ذي قار	480	63	432	67	1042	1197485	0.0009	397	108
14	كركوك	433	46	345	39	863	965603	0.0009	950	172
15	كربلاء	1132	217	951	115	2415	715841	0.003	1629	988
16	ميسان	301	54	431	79	865	628021	0.001	457	77
17	نينوى	32	6	25	8	71	2072266	0.00003	265	10
18	واسط	530	71	622	133	1356	794994	0.002	667	96
	المجموع *	31024	6033	29600	6231	72888	22661596	0.0521	63687	13252

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على البيانات البنك المركزي، قسم المدفوعات، 2017

*** علما ان هذه البيانات تمثل 50% من القطاع المصرفي. كما تم استخدام نسبة 15% من مجموع عدد الحسابات لمصرفين الرشيد للإناث لكون هنالك صعوبة في فصل الحسابات على أساس الجنس، حيث تم الاعتماد على هذه النسبة لانها في اكثر المصارف تمثل الإناث نسبة (15%) من عدد الحسابات، علما ان هذه البيانات لم تحتوي على مصرف الرافدين.**

يلاحظ في (الجدول،1) إن عدد الحسابات تتركز بنسبة كبيرة في بغداد والبصرة وأربيل لأنها تستقطب عدد كبير من فروع المصارف فضلا عن كون هذه المحافظات تمثل مراكز تجاري كبيرة، لكن هذا لا يعني إن ارتفاع عدد حسابات هو مؤشر مقبول وذلك عند ما نقيس عدد الحسابات في بغداد إلى عدد سكان البالغين فيها يصل العدد (من كل 1000 بالغ 5 يمتلكون حساب) وهو مؤشر ضعيف فان مؤشر المتوسط (من كل الف بالغ 600 يمتلكون حساب)، هنا نلفت النظر أن محافظة أربيل هي الأعلى نسبة ممن يمتلكون حساباً مصرفياً تصل إلى(لكل الف بالغ 200 يمتلكون حساب) أما في بعض المحافظات تكاد تكون شبه معدومة، ويعزى ذلك لضعف الكثافة المصرفية و قلة الوعي المصرفي و انخفاض مستوى الدخل غيرها، علما أن اكثر المالكين لهذه الحسابات هم من سكان المدينة، ولا توجد الا نسبة قليلة جدا في الأقضية، واحيانا تكون معدومة في القرى والأرياف، ويعني ذلك ضعف مستوى الشمول المالي.

اما على مستوى الجنس، يلاحظ من خلال (الجدول، 1) ان نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية هي اعلى بكثير عن نسبة الإناث اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية، حيث يبلغ عدد حسابات الذكور 63687 في عام 2017، في حين يبلغ عدد حسابات الإناث 13252 في عام 2017، فيدل ذلك على وجود فجوة كبير بين الذكور والإناث من حيث ملكية الحسابات المالية والمصرفية، والحصول على الخدمات المالية والمصرفية الأخرى على مستوى العراق، اما على مستوى المنطقة العربية فنسبة النساء اللواتي يمتلكن حسابا مصرفيا ضعيف جدا قياسا ببعض الدول العربية، فبحسب البيانات الورادة في (الشكل، 1) يلاحظ ان نسبة الإناث اللواتي يمتلكن حساب مصرفي في العراق يبلغ 7%، في حين تصل النسبة في بعض الدول العربية والمتقدمة إلى اكثر من 80%، حيث تبلغ النسبة الإناث ممن يمتلكن حساباً مصرفياً في دول الأمارات العربية والبحرين والكويت 68% و67% و64% على التوالي، وقد تعود أسباب انخفاض نسبة شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية لعدت أسباب منها: العامل الدين والثقافة المالية للمرأة وفضلا عن التشريعات والقوانين التي تحد من حصول المرأة على خدمات مصرفية، وكذألك العادات والتقاليد، هذا يعني ضعف دعم المالية والمصرفي للمرأة العراقية.

2. نسبة البالغين من الإناث الذين اقترضوا من المصارف التجارية

Proportion of female adults borrowed from commercial banks

يعتبر مؤشر قياس عدد البالغين لذكور والإناث ذو أهمية لمعرفة مدى مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني من خلال شمولها بالخدمات المالية والمصرفية، التي أصبحت من أهداف التنمية المستدامة هي مساوة بين الرجل والمرأة اقتصاديا وماليا، ويتبن من (الشكل، 2) إن نسبة اقتراض الذكور من المؤسسات المالية الرسمية اكبر من نسبة اقتراض الإناث في العراق والدول العربية باستثناء الجزائر واليمن، وهذا المؤشر يوكد سابقه بضعف مشاركة المرأة في القطاع المالي والمصرفي ومما يعرضها للإقصاء المالي كما يشير صندوق النقد العربي إلى ضعف شمول المرأة بالخدمات لمالية لافتقاره إلى الأدوات المالية التي تمكنها اقتصاديا، فضلا عن قوانين وتشريعات التي تمنع المرأة من الحصول على قرض بسبب عدم وجود ضمانات، وكذلك العادات والتقاليد التي تحول دون شمول المرأة ماليا واقتصاديا.

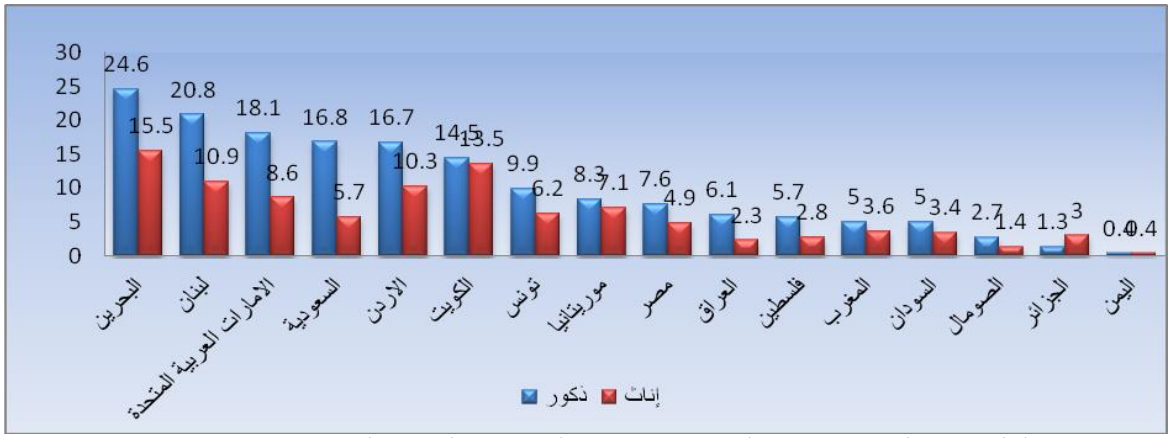

شكل (2): نسبة البالغين من الذكور والإناث الذين اقترضوا من المصارف التجارية لعام 2014.

المصدر: أعداد الباحث: اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، ف الأول، 2017، 100.

ومما سبق، يتبين ان المرأة تلعب دور أساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك باعتبارها ركيزة أساسية في البيئة الاقتصادية (المالية والمصرفية) والاجتماعية، بل وابعد من ذلك فقد اصبح لها دور بارز في الجانب السياسي، في حين يتبين فيما ورده أعلاه ضعف مستوى الدعم المالي والمصرفي المقدم للمرأة في العراق، لذا يتطلب إيلاء الاهتمام من قبل صانعي القرار وواضعي السياسات في القطاع العام والخاص بهذا الدور واعتباره من الأهداف الاستراتيجية للشمول المالي، وذلك من أجل ضمن المساواة بين الرجل والمرأة (تقليص الفجوة) من حيث الخدمات المصرفية والمالية وخدمات التعليم والصحة ولا سيما في مجال التكنولوجية الاتصالات والمعلومات. وكما يتعين على القطاع المصرفي ان يسند دور المرأة في جميع المستويات من حيث سهولة وصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية بشقيها (التقليدية والمبتكرة) وتوفيرها باقل كلفة ووقت وبكفاءة.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

FOURTH TOPIC: CONCLUSIONS AND RECOMMENDATIONS

أولاً- الاستنتاجات Conclusions

1. يساهم الشمول المالي في دعم المرأة ماليا ومصرفيا، حيث توجد علاقة إيجابية بين المؤسسات المالية والمصرفية وبين وصول المرأة للخدمات المالية والمصرفية، حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من المجتمع، اذن هي طاقة إنتاجية في الاقتصاد فتلعب دور في تحفيز النمو الاقتصادي، وأن زيادة أشراك المرأة في الاقتصاد من شأنه أن يحقق المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 2% او3.5٪.
2. تبلغ نسبة النساء في العراق التي تمتلك حسابا مصرفيا 7%، وهي نسبة ضعيف قياسا بمؤشر تعميم الخدمات المالية، حيث تصل نسبة في بعض الدول مثل الأمارات 68%.
3. توجد نسبة كبيرة من النساء تعتمد على التمويل غير الرسمي (الأهل والأصدقاء او مرابين) لتسديد الالتزامات المالية وخاص في واقت الحروب وترد الأوضاع الاقتصادية، حيث تبلغ نسبة النساء في العراق التي تحصل على تمويل الرسمي 3.2% وضعف هذه النسبة يدل على ان النساء تعتمد على تمويل غير الرسمي.
4. توجد فجوة كبيرة بين الرجل و المرأة في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية، حيث تشير إحصائيات البنك الدولي ان الرجل يحصل على الخدمات المالية بنسبة كبيرة قياسا بالمرأة، حيث تبلغ نسبة الفجوة 9% وتصل في بعض الدول الى 18%.
5. ضعف شمول المرأة بالخدمات المالية والمصرفية وذلك بسب قلة الوعي المصرفي، فضلا عن الإجراءات القانونية، والتقاليد والأعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب خدمات مالية، النساء اقل ملكية للأصول مما يدفعهن اللجوء لقطاع غير رسمي.

ثانياً- التوصيات Recommendations

1. الاعتراف بأهمية شمول المرأة مالياً والإفصاح عن هذه الأولوية علناً من قبل السلطات النقدية والمالية، وتضمين هذه الأهمية ضمن استراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تدعم بجهود الدولة.
2. القيام بإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية التي تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، مثل متطلبات الهوية الشخصية و/أو اعرف عميل (KYC)؛ وتعزيز اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية المستهلك المالي والتوسع في الانتشار من أجل ضمان فهم المرأة للمنتجات والخدمات.
3. توعية وتثقيف المرأة (ماليا واقتصاديا) وتنمية عقليتها، فمن خلال عمل المؤسسات والمنظمات التي تهدف الى تمكين المرأة اقتصاديا ان ترفع معدل مشاركتها في القطاع الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال عمل دورات تثقيفه للمرأة عن الخدمات المالية في المدارس والجامعات و الوزارات.
4. التوسيع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، وتوسيع الخدمات المالية والمصرفية التي تحصل عليها المرأة من اجل تأسيس وأنشاء مشروعات تجارية او شركات مالية.
5. أنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات للمرأة التي تحصل على الخدمات المالية والمصرفية، وكذلك اللواتي لم تحصل على الخدمات المالية من اجل تسهيل معرفة نسبة مشاركة المرأة بنظام المالي الرسمي.

6. تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بهدف تقديم خدمات منخفضة التكلفة التي تلبي احتياجات المرأة المالية.
7. زيادة مساهمة العمل والتوظيف في المؤسسات المالية والمصرفية لكي يكون لها دور اكبر في القطاع المالي والمصرفي، فضلا عن زيادة وعيها ماليا ومصرفيا.

REFERENCES

i. African Development Bank. (2012). Policy Brief: *Advancing African Women's Financial Inclusion*, p1-10. http://www.africaplatform .org/sites/ding_ womens_ financial_ inclusion_ 0.pdf
ii. Ajjour, H. M. (2017). *The Role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of Social Responsibility towards Clients* (Case Study-the Islamic Banks Working in Gaza Strip), Master Thesis, 19.
iii. Al Hashemi, N. H. (2016). Women's economic development and prospects for investment. *International Islamic Economy Journal, 47, 78-79.*
iv. Alliance for Financial Inclusion (AFI). (2016). *Policy Frameworks to Support Women's Financial Inclusion***,** This research study was commissioned, Kuala Lumpur, Malaysia,7-9, http://www.afi-global.org/sitesonswomenfi.1_0.pdf
v. Arab Monetary Fund. (2012). *Opportunities and Challenges for Access to Financial Services, Banking and Finance in the Arab Countries*. Consolidated Arab Economic Report, Chapter 10, 209.
vi. Arab Monetary Fund, Regional Working Group for the Enhancement of Financial Inclusion in the Arab Countries (2015), *Requirements for Adopting a National Strategy for Enhancing Financial Inclusiveness in the Arab Countries*, presented to the Board of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions, p.24.
vii. Bank of Lebanon. (2016). Financial Inclusion and Economic Empowerment of Women, p.4. https://www.google.iq/search?biw=1366&bih=626&ei=4
viii. Center for Financial Inclusion. (2009). *Mexico's Prospects for Full Financial Inclusion*, A White Paper from the Financial Inclusion 2020 Project Draft , at Accion ,p.4.
ix. Clotteau, N. & Measho. B. (2016). *Global Panorama on Postal Financial Inclusion 2016*. Printed in Switzerland by Universal Postal Union, p.13. http://www.upu.int/uploadsanoramnPostalFinancialInclusion2016En.pdf
x. Hart, M. (2016). *What is the mainstream of financial services for women and girls today*, Global Women's Banking Network, an article available on the CGAP website, Published: 03/2016 (www.cgap.org).
xi. Humam, Y. (2017). *Challenges for Women's Financial Inclusion*, 13 February, www.cgap.org.
xii. Jane, K. & Louis, K. (2013). Introduction to Mobile Mopile in Developing Countries, *Financial Integration, and Financial Integrity Conference*, Special Case, LAW Magazine, Washington, Issue 3, ،p.156-157.
xiii. Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. *Journal of the Union of Arab Banks*, 422, 44-45.
xiv. Miller, K. (2017). *The importance of financial inclusion of women as an explicit goal in national policies and in providing services*, Available on CGAP.
xv. Mohammed, V. M. (2017). *Enhancing Financial Inclusiveness by Reducing Cash Trading*, Unpublished study, the Central Bank of Iraq, 3.

xvi. Radwan, S. (2006). *Women and Economic Development in the Mediterranean,* Report of the European Commission. p, 38.
xvii. Rangarajan Committee Report. (2008). *Financial Inclusion*, p. 1. https://www.sidbi.in/files/Rangarajan-Commitee-report-on-Financial-Inclusion.pdf
xviii. Soldier, Athena, German International Cooperation. (2017). *Enhancing the Financial Inclusion of Women in the Arab World*, www.cgap.org.
xix. The International Bank for Reconstruction and Development/ the World Bank. (2013). *South Africa Economic Update Focus on Financial Inclusion. Washington*, p.17.
xx. The Syrian Wrestling Team (2016*), Empowerment of Women Economically*, Yasmine Syria Magazine No. 13, p.19-20.
xxi. Union of Arab Banks. (2015). *Financial Inclusion in the Arab World*. Journal of the Union of Arab Banks, No. 419, p.24.
xxii. United Nations. (2010). *Empowerment of Women in the Context of the Global Economic and Financial Crisis*, Commission on the Status of Women, Fifty-fifth Session, p.3.
xxiii. United Nations. (2015). Millennium Development Goals Report, New York, p.8.
xxiv. World Bank. (2013). *South Africa Economic Update*: Focus on Financial Inclusion. Washington, p.17.
xxv. World Bank Group. (2015). Overview: *Financial Inclusion in Tunisia. Washington*, P.5.